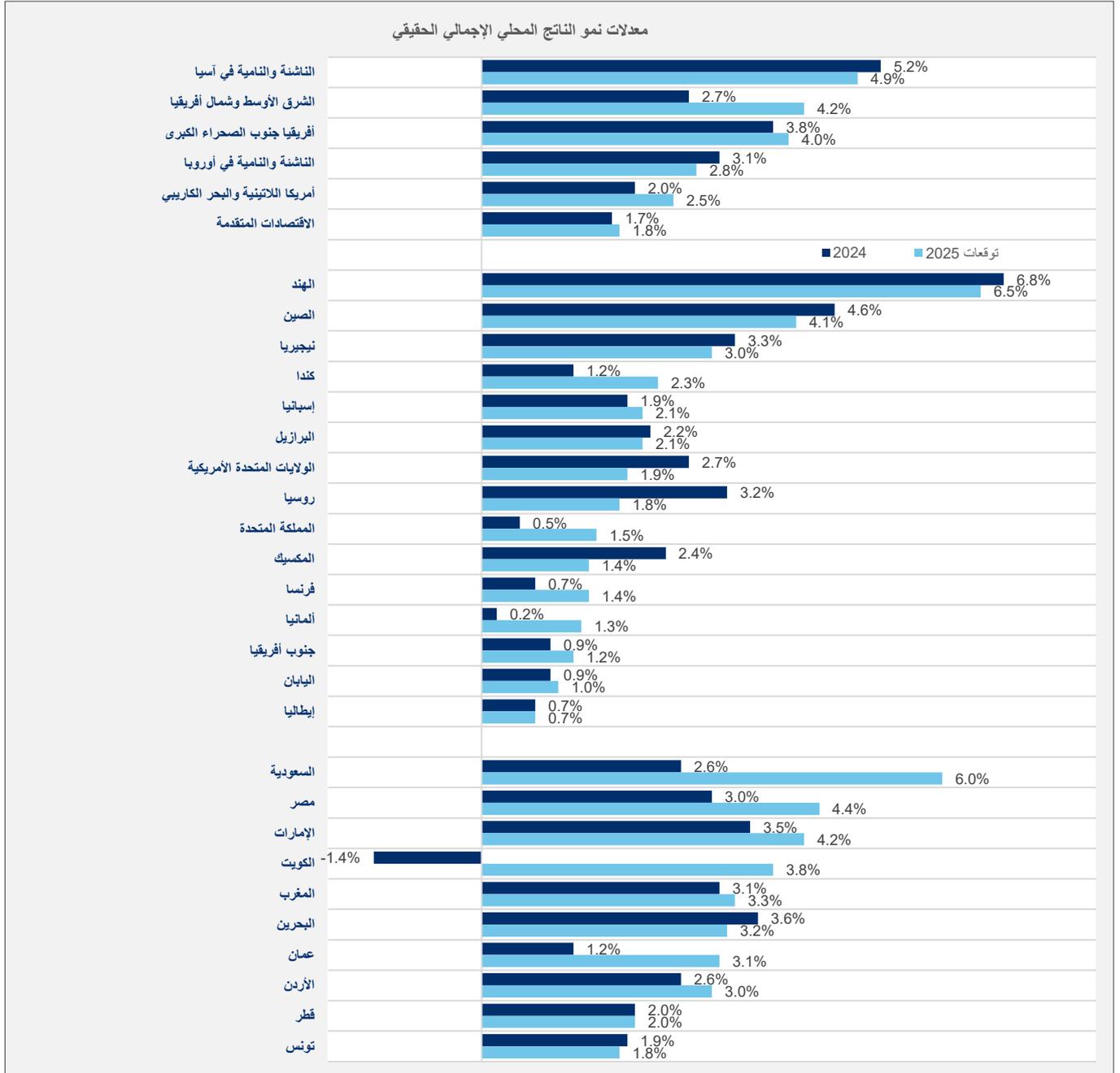




وانخفاض التضخم. وأدت زيادة مشاركة القوى العاملة والنمو القوي للعمالة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتراجع التضخم في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة ومتوسطة الدخل. وفي العديد من الاقتصادات، نمت القوى العاملة بين مواليد الخارج بشكل أسرع من مواليد الداخل منذ العام 2021، في ظل تزايد معدلات المشاركة.

الاقتصادات المتقدمة ستشهد نمواً بوتيرة متوسطة هذا العام...



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أبريل 2024

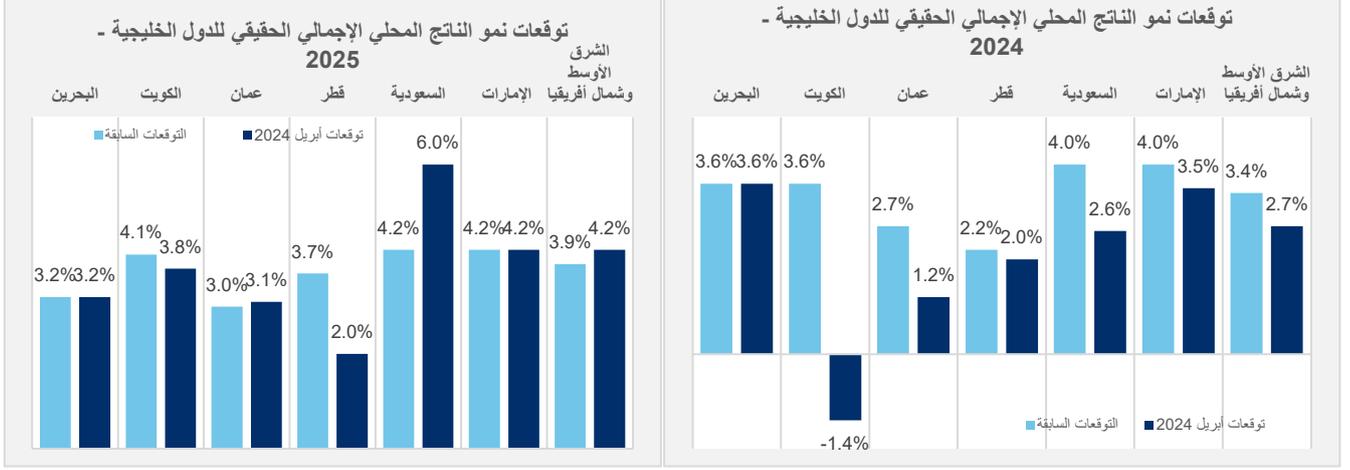
يعكس رفع توقعات النمو في العام 2024 بوتيرة متوسطة بصفة رئيسية الى نمو الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمعدلات ايجابية. إذ ارتفعت توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2024 وظلت دون

تغيير للعام 2025. من جهة أخرى، تم رفع توقعات نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2024، في حين ظلت توقعات العام 2025 دون تغيير عند نسبة 4.2 في المائة. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يصل النمو في الولايات المتحدة إلى نسبة 2.7 في المائة في العام 2024 قبل أن ينخفض إلى نسبة 1.9 في المائة في العام 2025 على خلفية التباطؤ المتوقع لأسواق العمل والتشديد المالي بوتيرة تدريجية. وتعزى المراجعة التصاعدية بمقدار 60 نقطة أساس للعام 2024 مقارنة بإصدار شهر يناير 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الآثار الإحصائية غير المباشرة الناجمة عن نتائج النمو التي جاءت أعلى مما كان متوقعاً في الربع الرابع من العام 2023. ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم القوي حتى العام 2024.

من جهة أخرى، من المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة اليورو من نسبة 0.4 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 0.8 في المائة في العام 2024 وإلى نسبة 1.5 في المائة في العام 2025، على الرغم من حساسيتها الشديدة تجاه الصراخ الأوكراني. وفي ظل انخفاض أسعار الطاقة وتراجع معدلات التضخم، قد يزداد استهلاك المستهلكين، مما يؤدي إلى الانتعاش. وعلى مستوى المنطقة، تم خفض توقعات النمو لألمانيا بمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 0.2 في المائة في العام 2024، مقارنة بتوقعات يناير 2024 وتم خفضها بمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 1.3 في المائة للعام 2025. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في المملكة المتحدة من نسبة 0.1 في المائة في العام 2023 إلى 0.5 في المائة في العام 2024 مع هدوء وتيرة ارتفاع أسعار الطاقة. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع إلى 1.5 في المائة في العام 2025 في ظل تراجع التضخم مما يؤدي إلى تيسير الأوضاع المالية وتعافي الدخل الحقيقي.

وتم الإبقاء على نمو اليابان دون تغيير عند نسبة 0.9 في المائة للعام 2024 ورفعها بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 1.0 في المائة للعام 2025. وشهدت الدول النامية منخفضة الدخل خفض توقعات نموها بمقدار 20 نقطة أساس ليصل معدل النمو إلى نسبة 4.7 في المائة للعام 2024 وبنسبة 5.2 في المائة للعام 2025، حيث من المتوقع أن تتراجع بعض القيود المعوقة للنمو على المدى القريب. وفي ذات الوقت، من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين نمواً بمعدل أقل من المستويات التاريخية عند نسبة 4.6 في المائة للعام 2024 وبنسبة 4.1 في المائة للعام 2025، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى قطاع العقارات الذي ما يزال ضعيفاً على الرغم من الآثار الإيجابية للمعايير الاستثنائية التي طبقتها الحكومة مثل زيادة الإنفاق والتحفيز المالي بعد الجائحة. كما تم تعديل نمو الهند بمقدار 30 نقطة أساس لعام 2024 إلى نسبة 6.8 في المائة والإبقاء على توقعات العام 2025 دون تغيير عند نسبة 6.5 في المائة على خلفية الدعم المستمر للطلب المحلي وزيادة عدد السكان في سن العمل. ومن المتوقع أن يتحسن النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من نسبة 2.0 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 2.8 في المائة في العام 2024 ونسبة 4.2 في المائة في العام 2025، مع تسجيل تراجع بمقدار 10 نقاط أساس في العام 2024 مقارنة بتوقعات يناير 2024. وتم خفض توقعات النمو للعام 2024 لإيران وبعض الاقتصادات الأصغر منها حجماً على خلفية انخفاض النشاط غير النفطي والإيرادات النفطية. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في أوروبا الناشئة والنامية إلى نسبة 3.2 في المائة في العام 2023 ونسبة 3.1 في المائة في العام 2024، قبل أن تتباطأ وتيرة النمو إلى نسبة 2.8 في المائة في العام 2025. ومنذ يناير، تم رفع التوقعات بمقدار 50 نقطة أساس للعام 2023 و30 نقطة أساس لعامي 2024 و2025. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في روسيا من نسبة 3.2 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 1.8 في المائة في العام 2025 على خلفية تلاشي الآثار الناجمة عن ارتفاع الاستثمار، وقوة الاستهلاك الخاص، ونمو الأجور في سوق العمل الضيقة.

## نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أبريل 2024

انخفضت توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2024 ليصل النمو المتوقع إلى نسبة 2.7 في المائة، في حين تم الإبقاء على توقعات النمو للعام 2025 عند نسبة 4.2 في المائة دون تغيير. حيث تم خفض توقعات نمو السعودية بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2024 إلى نسبة 2.6 في المائة. أما بالنسبة للعام 2025، تم رفع توقعات النمو بمقدار 50 نقطة أساس إلى نسبة 6.0 في المائة. كما تم خفض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت وعمان في العام 2024 بمقدار 500 نقطة أساس إلى نسبة -1.4 في المائة ونسبة 150 نقطة أساس إلى 1.2 في المائة، على التوالي. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في الإمارات بمقدار 50 نقطة أساس إلى نسبة 3.5 في المائة. ولم يطرأ تغييراً يذكر على توقعات نمو البحرين وظلت عند نسبة 3.6 في المائة، في حين من المتوقع أن يتراجع نمو قطر بمقدار 20 نقطة أساس إلى نسبة 2.0 في المائة. وبالنسبة للعام 2025، من المتوقع أن تسجل عمان نمواً بمقدار 10 نقاط أساس ليصل إلى نسبة 3.1 في المائة. من جهة أخرى، من المتوقع أن ينخفض نمو الكويت وقطر بمقدار 30 نقطة أساس و170 نقطة أساس إلى نسبة 3.8 في المائة ونسبة 2.0 في المائة، في حين تظل الإمارات والبحرين دون تغيير.

### توقع تراجع التضخم

انخفض معدل التضخم الكلي العالمي منذ العام 2022 على خلفية انحسار صدمات الأسعار نسبياً، لا سيما بالنسبة للطاقة، وتراجع التضخم الأساسي. وانخفضت أسعار الطاقة بسبب زيادة الامدادات العالمية وتشديد السياسة النقدية. وأدى تشديد البنوك المركزية في الاقتصادات الصناعية الرئيسية للسياسات النقدية في عامي 2022-2023 إلى انخفاض الطلب على الطاقة وبالتالي تراجع أسعارها.

ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي من نسبة 6.8 في المائة في العام 2023 إلى نسبة 5.9 في المائة في العام 2024 ونسبة 4.5 في المائة في العام 2025. ومن المتوقع أن تصل الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات التضخم المستهدف في وقت أقرب من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. كما من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى نسبة 3.1 في المائة في الخمسة أعوام المقبلة، فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ عقود. وتستمر الفجوات الاقتصادية على مستوى العالم في ظل تباطؤ وتيرة تقارب الدول متوسطة ومنخفضة الدخل نحو تحسين مستويات المعيشة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإنه مع اقتراب الاقتصاد العالمي من تحقيق الهبوط الناعم، من المتوقع أن تعطي البنوك المركزية الأولوية لاستقرار معدلات التضخم من خلال تجنب التيسير المبكر أو تأخير البرامج التي قد تؤدي إلى عدم الوصول إلى المستوى المستهدف.

وبنهاية العام 2023، شهد عدد من الاقتصادات عودة التضخم الكلي إلى مستويات ما قبل الجائحة، وهي المرة الأولى التي نشهد ذلك منذ أن بدأ التضخم العالمي في الارتفاع بعد الجائحة. وفي الربع الرابع من العام 2023، بلغ التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة نسبة 2.3 في المائة على أساس سنوي، مقابل نسبة 9.5 في المائة في الربع الثاني من العام 2022. أما في الربع الرابع من العام 2023، بلغ التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نسبة 9.9 في المائة، منخفضاً من نسبة 13.7 في المائة في الربع الأول من العام 2022. غير أن هذا المتوسط تأثر بارتفاع التضخم في عدد قليل من الدول. وكان متوسط معدل التضخم في هذه الاقتصادات قد بلغ نسبة 3.9 في المائة. وعلى الرغم من التقدم الذي تم احرازه على هذه الجبهة، إلا أن معظم الاقتصادات لم تصل بعد إلى مستوى التضخم المستهدف.

### حجم التجارة العالمية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل نمو التجارة العالمية إلى نسبة 3.0 في المائة في العام 2024 ونسبة 3.3 في المائة في العام 2025 بعد خفضها بمقدار 30 نقطة أساس مقارنة بتوقعات يناير 2024، مما يعكس بصفة رئيسية اتجاهات نمو الناتج العالمي. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يبلغ نمو التجارة نسبة 3.2 في المائة في العام 2029، أي أقل من المتوسط السنوي التاريخي البالغ نسبة 4.9 في المائة (2000-2019). وبالنظر إلى ضعف توقعات النمو الاقتصادي، من المتوقع أن تبلغ النسبة المتوقعة لإجمالي التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) 57 في المائة في المتوسط خلال الخمسة أعوام المقبلة. ومن المتوقع أن يتسق ذلك مع الاتجاهات التجارية منذ الأزمة المالية العالمية. وفقاً لصندوق النقد الدولي، ما تزال نسب التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة، ولكن هناك اختلافات كبيرة في أنماط التجارة بسبب الانقسامات الجيوسياسية، لا سيما مع بدء الصراع في أوكرانيا في فبراير 2022.

من جهة أخرى، تم خفض توقعات واردات الاقتصادات المتقدمة بمقدار 70 نقطة أساس إلى نسبة 2.0 في المائة للعام 2024 وإلى نسبة 2.8 في المائة للعام 2025، بانخفاض قدره 40 نقطة أساس. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن تستقر الواردات عند نسبة 4.9 في المائة للعام 2024، على أن تنخفض بمقدار 30 نقطة أساس في العام 2025 لتصل إلى نسبة 4.1 في المائة. كما يتوقع أيضاً أن تنخفض صادرات الاقتصادات المتقدمة بمقدار 10 نقاط أساس و30 نقطة أساس لعامي 2024 و2025 إلى نسبة 2.5 في المائة ونسبة 2.9 في المائة، على التوالي. وبالمثل، من المتوقع أن تنخفض الصادرات من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 40 نقطة أساس لعامي 2024 و2025 لتصل إلى معدل نمو قدره 3.7 في المائة و3.9 في المائة، على التوالي.

## المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتوقعات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

### تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقدير بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

### تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

### إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

---

# KAMCO INVEST

---

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: [kamcoird@kamcoinvest.com](mailto:kamcoird@kamcoinvest.com)

الصفحة الإلكترونية : [www.kamcoinvest.com](http://www.kamcoinvest.com)

---

كامكو إنفست